

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

COMMUNICATION AND INFORMATION CELL



خلية الإعلام و الاتصال

Press review
مجلة الصحافة



<https://madr.gov.dz>

الأسواق ، الأعمال و الاقتصاد الزراعي

مع إطلاق أشغال مصنع التخصيب والتحويل

مشروع الفوسفات المدمج حجر الزاوية في إستراتيجية تنويع الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي

(GCB) والمؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى (GTP)، إلى جانب الشركة الإيطالية SAIPEM. ما يعكس نهجا يجمع بين الخبرة الدولية والكفاءة الوطنية.

شراكة استراتيجية وروية مستقبلية

يندرج المشروع في إطار شراكة بين مجعسي سوناطراك وسونارم، بهدف تأمين الموارد الوطنية من الفوسفات عبر تطوير سلسلة متكاملة تشمل الاستغلال والتحويل الكيميائي، بما يعزز مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم في شهر أوت 2026 توقيع عقدين بصيغة الهندسة والبناء بين سوناطراك والشركة الجزائرية للأسمدة (AFC) من جهة، وشركة "سليم" الإيطالية والشركة الصينية لهندسة الموائى "CHEC" من جهة أخرى، في إطار تجسيد المرحلة الأولى من المشروع.

وتعكس هذه الشراكات الدولية الثقة التي يحظى بها المشروع على المستوى العالمي، كما تجسد انفتاح الجزائر على التعاون الاقتصادي مع الشركاء الأجانب في إطار رابع-رابع. ويمثل مشروع الفوسفات المدمج ببلاد الحدية نقلة نوعية في مسار التنمية الاقتصادية الجزائرية، إذ يجسد الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد منتج ومتنوع يقوم على تأمين الموارد الوطنية وإدماجها في سلاسل قيمة متكاملة. ومع اكتمال حلقاته الثلاث (الاستخراج، التخصيب، التحويل الكيميائي)، ستتحوّل الجزائر من مستورد للأسمدة إلى مصدّر لها، ما يعزز أمنها الغذائي ويدعم مكانتها في الأسواق الإقليمية والدولية.

هذا المشروع، الذي يحمل في طياته أبعادا اقتصادية واجتماعية واستراتيجية متعددة، يبرز قدرة الجزائر على تجسيد رؤيتها التنموية الطموحة وتحويل الثروات الطبيعية إلى محركات حقيقية للتنمية المستدامة ورعاية المواطن.

حفيظ صوالي

الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية بأسعار مستقرة وجودة عالية. وقد أكد عرقاب أن الهدف يتمثل في "تلبية احتياجات القطاع الفلاحي الوطني، تعزيز الأمن الغذائي، تطوير الصناعة الوطنية وفتح آفاق جديدة للتصدير". وفي ظل سعي الجزائر لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات، يمثل مشروع الفوسفات المدمج ركيزة أساسية لهذه الاستراتيجية. فمع احتياطات تقدر بـ 2.2 مليار طن، تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا في احتياطات الفوسفات، غير أن إنتاجها لايزال متواضعا مقارنة بالإمكانات المتاحة. ومن شأن هذا المشروع أن يرفع مكانة الجزائر في سوق الفوسفات العالمية، خاصة مع تزايد الطلب عليه كمادة استراتيجية في الصناعات الغذائية والكيميائية. كما يأتي تطوير قطب بلاد الحدية ضمن رؤية متكاملة تقوم على تأمين الثروة المنجمية داخل الجزائر وعدم الاكتفاء باستخراج المادة الأولية وإنما إدماجها ضمن سلسلة صناعية متكاملة تشمل التخصيب والتحويل وإنتاج الأسمدة والمنتجات الكيميائية وربط مختلف هذه الحلقات بشبكة النقل والمنشآت المرفئية.

وقد أشار عرقاب إلى أن المشروع يهدف إلى "إدماجها ضمن سلسلة صناعية متكاملة بالوطن، انطلاقا من الاستخراج والتخصيب، وصولا إلى التحويل الكيميائي وإنتاج الأسمدة والمنتجات ذات القيمة المضافة".

ولا يقتصر أثر المشروع على الجوانب الاقتصادية الكلية، بل يمتد ليشمل استحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة ونقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات الوطنية وترقية المحتوى المحلي. وقد تجلّى هذا البعد في إشراك فروع مجمع سوناطراك في أشغال الإنجاز، لاسيما الشركة الجزائرية لإنجاز المشاريع الصناعية (SARPI) والشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء



وحدات صناعية موجهة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية بمختلف أنواعها (DAP و MAP و NPK)، إلى جانب الأسمدة الأزوتية وخاصة اليوريا، فضلا عن المواد الكيميائية الوسيطة، على غرار حمض الكبريتيك وحمض الفوسفوريك والأمونياك، وتبلغ طاقة إنتاج المركب في مرحلته الأولى حوالي 2.4 مليون طن سنويا من الأسمدة الفوسفاتية، إضافة إلى 570 ألف طن سنويا من الأسمدة الأزوتية. ثالثا المنشآت المينائية بغاية، التي ستوفّر المنظومة اللوجستية اللازمة لتصدير المنتجات النهائية نحو الأسواق العالمية.

أهمية متعددة الأبعاد وتعزيز الأمن الغذائي الوطني
 يشكل توفير الأسمدة اللازمة للقطاع الفلاحي أحد الأهداف المحورية لهذا المشروع. فمع ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة وتقلب أسعارها، ستساهم هذه المنظومة في تحرير الجزائر من التبعية الخارجية في هذا المجال الحيوي وتأمين احتياجات الفلاحين من

● أشرف وزير الدولة، وزير المحروقات، محمد عرقاب، على مراسم الإطلاق الرسمي لأشغال إنجاز مصنع تخصيب وتحويل الفوسفات الخام ببلاد الحدية، وذلك في إطار المتابعة الميدانية لتجسيد مشروع الفوسفات المدمج. ويأتي هذا الحدث تنويعا لمسار التحضيرات التي انطلقت منذ نوفمبر 2024، حين أشرف الوزير عرقاب على افتتاح منجم الفوسفات ببلاد الحدية بمنطقة جبل العنق ومعاينة موقع إنجاز مصنع التخصيب، باعتباره أحد المكونات الأساسية لتوفير المادة الأولية اللازمة للصناعة التحويلية للفوسفات وإنتاج الأسمدة.

مشروع الفوسفات المدمج سلسلة قيمة متكاملة
 يشكل قطب بلاد الحدية الحلقة الأولى في سلسلة القيمة الخاصة بمشروع الفوسفات المدمج، بالنظر إلى ما تخرّج به المنطقة من موارد فوسفاتية هامة. ويقع هذا المشروع بمنجم بلاد الحدية للفوسفات الذي تبلغ طاقته الجيولوجية 1.2 مليار طن من الفوسفات الخام، ضمن حوض فوسفاتي شرقي تقدر موارده الجيولوجية بأكثر من 3 مليارات طن.

ويهدف المشروع إلى تأمين هذه الموارد، من خلال تخصيب الفوسفات الخام، قبل توجيهه إلى وحدات التحويل الكيميائي بوادي الكبريت، وتنويع مكونات المشروع على ثلاث حلقات متكاملة، أولا القطب المنجمي ببلاد الحدية، الذي يستهدف استخراج 10.5 مليون طن سنويا من الفوسفات الخام، لتوفير 5.5 ملايين طن من الفوسفات المخضب والقابل للتسويق، فيما تقدر طاقة إنتاج الفوسفات المركز بـ 3.2 ملايين طن سنويا. ثانيا مركب التحويل الكيميائي بوادي الكبريت بولاية سوق أهراس، الذي يمثل الحلقة الصناعية الأساسية التي سيتم على مستواها تحويل الفوسفات المخضب القادم من القطب المنجمي إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة. ويضم هذا المركب

النظام العرفي والدعم الحكومي جعلها منها قطبا صاعدا ثورة خضراء في قفار صحراء النمامشة



تتبع صحراء النمامشة إداريا دائرة بابار بولاية خنشلة، وتتوزع على بلديات أولاد رشاش والمحمل وبابار، لكنها ظلت، بفعل امتداد قبيلة النمامشة، فضاء اجتماعيا واقتصاديا متماسكا يتجاوز الحدود الإدارية. وقد حافظ السكان قرونا على نظام عرفي ينظم ملكية الأرض وتقاسم المياه، خصوصا في منطقة النفائض الممتدة على نحو 21 ألف هكتار، حيث تصب مياه الوديان.

وكان الماء عنصرا أساسيا في هذا النظام، إذ يجري توزيع مياه الوديان وفق المساحات المزروعة، بينما تتولى لجنة عرفية من أشخاص ذوي خبرة تنفيذ قواعد القسمة. وتقاس بعض الأراضي بالحبال التي تصنعها النساء من الصوف، بدل الأمتار، كما يتجدد العقد العرفي كل أربع سنوات لمواكبة التغيرات. وبقيت مساحات واسعة من أراضي العرش دون وثائق رسمية، في ارتباط بتاريخ النمامشة وترحالهم بين الصحراء والتل.

وظلت الزراعة تقليدية ومحدودة بفعل شح الأمطار، إلى أن بدأت منذ 1986 مرحلة تحول حقيقية، بعد إدخال الآبار السطحية ثم العميقة، ما سمح بتوسيع زراعة الحبوب والشمام والبطيخ. وفي السنة نفسها، بدأ فلاحون بأولاد رشاش تجارب في زراعة الخضروات، لتتحول لاحقا إلى نشاط واسع.

وفي التسعينيات، ساهم انتشار الري بالرش المحوري والتقطير في اقتصاد المياه وتوسيع المساحات المزروعة. وتدير مستثمرة "الإخوة فرحاتي" نحو 300 هكتار، تنتج سنويا ما بين 100 و120

طننا من الفلفل، و60 و70 طننا من الباذنجان، ونحو 300 طن من الخضروات المتنوعة، إضافة إلى تصدير نحو ألف قنطار من القطين إلى تونس، مع وجود طلب من تجار تونسيين وليبيين. وساهم دعم الدولة وأسعار شراء الحبوب وتشجيع استعمال الأسمدة في توسيع الاستثمار. وتحصي صحراء النمامشة نحو 35 ألف هكتار من المساحات المسقية، تنتج 650 ألف قنطار من الحبوب و60 ألف قنطار من البذور، فيما بلغ إنتاج الخضروات قرابة 589 ألف قنطار على مساحة تقدر بـ4 آلاف هكتار.

كما دخلت تقنيات جديدة مجال الإنتاج، بينها الرش المطري والمكنة، ما رفع المردودية إلى 50 قنطارا للهكتار لدى عدد من الفلاحين، ووصلت لدى البعض إلى 90 قنطارا. ويقول مستثمرون إن تعميم تقنيات الاقتصاد في المياه يمكن أن يرفع المساحات والمردودية بصورة أكبر. ولم تعد التجربة مقتصورة على

الزراعة، إذ دخلت تربية المائيات بإنتاج الباطي الأحمر. وينتج أحد المستثمرين نحو 10 أطنان سنويا، فيما بلغت إنتاجية مزرعة "كوسيدار" المائية 40 طنا، بالتوازي مع تطوير زراعة الحبوب وعباد الشمس والذرة والأعلاف وتربية الأبقار، ضمن مشروع لاستصلاح 17 ألف هكتار بمحيط قرقيط.

■ طاهر حليسي

الشَّعْبُ

بومدة وطنية الجارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

الصفحة: 04

رئيس المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية، ربيعي منير لـ "الشعب":

22 ألف مشروع.. ديناميكية جديدة لدعم الاستثمار المنتج

العقار الاقتصادي.. بوابة لمشاريع تخلق القيمة وفرص العمل

وأوضح أن المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية شاركت في عدة لقاءات مع قطاعات وزارية مختلفة، إلى جانب اجتماعات مباشرة على مستوى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، فضلا عن لقاءات جهوية جمعت مسؤولي الوكالة بالمعاملين الاقتصاديين على مستوى عدد من الولايات. وأكد أن هذه اللقاءات شكلت فضاء لطرح انشغالات المستثمرين ومناقشة العراقيل التي تواجههم، والمساهمة في تبسيط الإجراءات وتسريع وتيرة تجسيد المشاريع، مشيرا إلى أن الحوار الاقتصادي شمل مستويات محلية وجهوية ووطنية، إلى جانب المشاركة في محافل دولية.

22 ألف مشروع.. دفع للاستثمار

وفيما يتعلق بحصيلة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، أشار ربيعي منير إلى أن عدد الاستثمارات المسجلة عبر منصة الوكالة تجاوز حاليا 22 ألف مشروع، معتبرا أن هذا الرقم يعكس تطور مسار تسجيل ومرافقة المشاريع الاستثمارية.

وأضاف أن العمل على تبسيط الإجراءات والرقمنة والمرافقة الفعلية للمستثمرين يمثل عاملا مهما في تحسين مناخ الاستثمار، إلى جانب الجهود المبذولة للتعريف بمقومات السوق الجزائرية على المستوى الدولي، لاسيما الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والموارد البشرية المؤهلة والحوافز الاستثمارية المتاحة.

وأكد أن هذه الجهود تساهم في تعزيز حضور الجزائر ضمن خريطة الاستثمار الإقليمي والدولي، ودعم توجهها نحو بناء اقتصاد منتج ومتنوع قائم على تشجيع المبادرة الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية واستقرارا



وقال ربيعي منير إن هذا التنوع، الذي يجمع بين الطاقة والصناعة الصيدلانية والتكنولوجيا الدقيقة ومستحضرات التجميل والصناعات المرتبطة بالقطاع الفلاحي، يعكس اتساع قاعدة الاستثمار وتوجهها نحو أنشطة إنتاجية متنوعة، وأضاف أن هذا التنوع يدعم خلق القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد الوطني.

الحوار الاقتصادي لدعم المستثمرين

وفي سياق متصل، ثمن المتحدث انفتاح الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على المنظمات الاقتصادية والخبراء والمتعاملين، معتبرا أن الحوار المباشر مع الفاعلين في الميدان يساهم في تشخيص العراقيل واقتراح الحلول الكفيلة بتسريع إنجاز المشاريع.

بالاستثمار، بما يسمح بتسريع إنجاز المشاريع ورفع العراقيل التي قد تواجه المستثمرين.

تنوع الاستثمارات يعزز الاقتصاد الوطني

ويرى رئيس المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية، أن طبيعة المشاريع الستة المستفيدة من عقود الامتياز تعكس تنوعا متزايدا في مجالات الاستثمار، لاسيما في القطاعات ذات القيمة المضافة، بما ينسجم مع مساعي تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات.

ويتعلق الأمر، حسب ربيعي منير، بشركة اوراس غاز التي استفادت من امتياز لإنجاز مشروع لإنتاج الغاز المضغوط والمميع، باستثمار يفوق 3.33 مليارات دينار، مع توقع استحداث 380 منصب شغل مباشر.

كما تشمل المشاريع شركة "امس تيك" المتخصصة في صناعة التجهيزات الحساسة الخاصة بالرؤية، باستثمار قدره 1.12 مليار دينار، مع توقع توفير 500 منصب شغل، وهو أكبر عدد من مناصب الشغل ضمن المشاريع الستة.

وتضم القائمة أيضا الشركة الجزائرية للتكنولوجيا الحيوية الناشطة في مجال الصناعة الصيدلانية الحيوية، باستثمار يفوق 1.9 مليار دينار، إلى جانب شركة فيرست ريميد المتخصصة في صناعة مستحضرات التجميل والنظافة، باستثمار يفوق مليار دينار.

كما استفادت شركة فيرست ريميد من امتياز لإنجاز مشروع في مجال صناعة التجهيزات وحفظ النظام، باستثمار قدره 1.08 مليار دينار، فيما يخص المشروع السادس شركة MALAK B في مجال توضيب المنتجات الفلاحية، باستثمار يفوق مليار دينار.

أكد رئيس المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية، ربيعي منير، أن زيارة العمل التي قادها المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، عمر ركاش، إلى المنطقة الصناعية الأربعاش بولاية بومرداس، تندرج ضمن المسار الإصلاحي الذي باشرته الدولة لتجسيد توجهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الرامية إلى جعل الاستثمار المنتج وخلق مناصب الشغل من ركائز النموذج الاقتصادي الوطني.

خالدة بن تركي

وأوضح منير، في تصريح لـ "الشعب"، أن هذه الزيارة الميدانية تعكس توجهها نحو المتابعة الفعلية للمشاريع الاستثمارية، وتحويل العقار الاقتصادي من مجرد امتياز إلى أداة حقيقية لخلق الثروة ومناصب الشغل، لافتا إلى أن العملية أسفرت عن منح ستة عقود امتياز على العقار الاقتصادي لفائدة مشاريع استثمارية نوعية، بقيمة إجمالية تفوق 9.4 مليارات دينار، ومن المرتقب أن توفر أكثر من 1329 منصب شغل مباشر.

واعتبر أن هذه الأرقام تعكس، من الناحية الاقتصادية، انتقال الجهود المبذولة في مجال ترقية الاستثمار من مرحلة التسهيلات والإجراءات إلى مرحلة التجسيد الميداني للمشاريع، خاصة من خلال المتابعة المستمرة لمدى تحويل العقار الممنوح إلى وحدات إنتاجية فعلية.

وفي هذا السياق، أشار المتحدث إلى أن الزيارة، التي جرت بحضور رئيس مجلس إدارة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، عبد الرزاق عزاب، تندرج ضمن مقاربة تقوم على المتابعة الميدانية والتنسيق بين مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية

التعاون والشراكة الإقتصادية

الغلاية

يومية وطنية متخصصة

ص 03

نزرع اليوم لنحصد غدا

دفع المبادلات التجارية في صلب المباحثات الزراعة والطاقة والأسمدة.. الجزائر والفلبين تبحثان توسيع الشراكة

بحث وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجلية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أحمد عطف، مع وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية الفلبين، ماريا تيريزا لازارو، سبل إعطاء دفع جديد للعلاقات الجزائرية-الفلبينية، مع التركيز على آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري، بما في ذلك قطاعات الزراعة والطاقة وإنتاج الأسمدة. وجرت المباحثات على هامش مشاركة الوزير في أشغال الأسبوع رفيع المستوى للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، في إطار سلسلة اللقاءات الثنائية التي يجريها مع عدد من نظرائه.

وشكل اللقاء مناسبة لاستعراض واقع التعاون الثنائي بين الجزائر والفلبين وبحث مجالات توسيعه وتنويعه، لاسيما من خلال استكشاف فرص الاستثمار في قطاعات ذات طابع استراتيجي، على غرار الزراعة والطاقة وإنتاج الأسمدة.

ويحمل إدراج هذه القطاعات في أجندة التعاون أهمية خاصة، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بالأمن الغذائي والقدرات الإنتاجية وسلاسل القيمة، إضافة إلى إمكانية تطوير مشاريع اقتصادية مشتركة تتجاوز المبادلات التجارية التقليدية نحو الاستثمار والشراكة الصناعية.

ويتيح قطاع الأسمدة، على وجه الخصوص، مجالا للتعاون بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالزراعة والإنتاج الغذائي، بينما يمكن أن يشكل قطاع الطاقة قاعدة مساندة لمشاريع صناعية وزراعية تحتاج إلى موارد طاقوية مستقرة وتنافسية.

وأكد الجانبان، وفق المعطيات المتعلقة باللقاء، أهمية تشجيع المبادلات التجارية وإقامة شراكات اقتصادية تحقق منفعة متبادلة، في إطار توجه يرمي إلى إعطاء حركية أكبر للعلاقات الجزائرية-الفلبينية.

وكانت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية قد أشارت، في لقاء ثنائي سابق بين عطف ونظيرته الفلبينية، إلى أن الجانبين بحثا وضع العلاقات بين البلدين وآفاق إضفاء مزيد من الديناميكية عليها، خصوصا في المجالات الاقتصادية، بالتزامن مع التحضير للاستحقاقات الثنائية المقبلة.

ويعكس ذلك توجها نحو توسيع قاعدة التعاون لتشمل مجالات اقتصادية واستثمارية متعددة، بما يمكن أن يفتح المجال أمام المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في البلدين لاستكشاف فرص جديدة للشراكة.

وتكتسب الزراعة أهمية خاصة ضمن هذا المسار، بالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى تطوير التعاون في مجالات الإنتاج، والتكنولوجيا الزراعية، والمدخلات، وتحويل المنتجات، وسلاسل الإمداد الغذائية.

كما يمكن أن يشكل التعاون في مجال الأسمدة مجالا مكملا للشراكة الزراعية، من خلال ربط الاستثمار الصناعي باحتياجات الإنتاج الفلاحي، وتطوير المبادلات في المدخلات الزراعية، وفتح المجال أمام مشاريع مشتركة تستفيد من خبرات وقدرات الطرفين.

سار.ن



الغلاية

يومية وطنية متخصصة
ديزاد
نزرع اليوم لنحصد غدا

ص 03

يوم دراسي ضمن مشروع "ابتكار"

جامعة الجزائر تبحث آفاق التعاون الأورو-متوسطي في الزراعة والمياه

تنظيم اليوم الدراسي ضمن مشروع التوأمة "ابتكار - البرنامج الدولي للابتكار والبحث" الذي يركز على دعم تدويل قدرات الابتكار والبحث العلمي. وكانت جامعات جزائرية قد عصمت الدعوة إلى هذا اللقاء على الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين المهتمين بمواضيع "بريما"، ولا سيما النظم الزراعية وسلاسل القيمة الغذائية والصناعة الغذائية والموارد المائية، بما يعكس الرغبة في توسيع قاعدة المشاركة الجزائرية في هذا النوع من برامج التعاون. ويعكس النقاش حول مستقبل "بريما" و "بريما2" توجهها متزايدا نحو ربط البحث العلمي بالتحديات العملية التي تواجه القطاعات الإنتاجية، خاصة في مجالات المياه والزراعة والغذاء. وبالنسبة للباحثين الجزائريين، يمكن أن تمثل المشاركة في المشاريع الأورو-متوسطية فرصة لتطوير الشراكات العلمية، وتبادل الخبرات والتكنولوجيات، والوصول إلى شبكات بحث دولية، إلى جانب تحويل نتائج الأبحاث إلى تطبيقات يمكن أن تخدم المزارعين والمؤسسات الزراعية والغذائية.

رضوان د.

خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، بالنظر إلى أن برنامج "بريما" يضع النظم الزراعية وإدارة المياه وسلاسل القيمة الغذائية ضمن محاور عمله الأساسية. ويشمل برنامج العمل لسنة 2026 مجالات مثل الإفادة المستدامة للمياه، الزراعة الذكية والمستدامة، مكافحة الآفات والأمراض الزراعية، تقليص خسائر وهدر الغذاء، وتطوير نماذج جديدة للأعمال في سلاسل القيمة الغذائية. كما تتضمن دعوات البرنامج لسنة 2026 موضوعات مرتبطة بتقنيات تحلية المياه المالحة والموارد المائية للزراعة المتوسطة، وأنظمة الأعلاف المستدامة، وتحويل المنتجات الزراعية سريعة التلف، وهو ما يفتح مجالات متعددة أمام الجامعات ومراكز البحث الجزائرية للمشاركة في مشاريع دولية ذات صلة بالتحديات التي تواجه الزراعة في المناطق المتوسطة وشبه الجافة. وتبرز أهمية هذه المحاور بالنسبة للجزائر بشكل خاص في ظل الحاجة إلى تطوير حلول بحثية مرتبطة بكفاءة استخدام المياه، والتكيف الزراعي مع التغيرات المناخية، وتحسين الإنتاجية، وتأمين المنتجات الفلاحية، وتعزيز قدرات الصناعات الغذائية. ويندرج

واستقبل نائب مدير جامعة الجزائر 3 المكلف بالعلاقات الخارجية والتعاون، البروفيسور زكريا حسين، نيابة عن مدير الجامعة البروفيسور خالد رواسكي، وفدا من الخبراء الإيطاليين ضم البروفيسور أنجلو ريكاووني، رئيس مؤسسة "بريما"، إلى جانب الخبير والباحث الدولي بجامعة سابيننا ومؤسسة "بريما" سيموني كريستي، والخبير في مشروع "ابتكار" ستيفانو فايياني. كما شارك في اللقاء مسؤولون عن التعاون الجامعي والبرامج الدولية للبحث، من بينهم البروفيسور عبد الرحمان يوسفات، مدير التعاون والتبادل الجامعي، والدكتور لوسيف صياد محمد، نائب المدير المكلف بالبرامج الدولية للبحث ومسؤول برنامج "بريما" بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ممثلا للمدير العام، إلى جانب السيدة شادر سميرة، النائب المكلفة ببرامج التعاون الجامعي والبحث العلمي. وشهدت قاعة المحاضرات زهير إحدادن بجامعة الجزائر 3 مشاركة واسعة من الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، سواء بالحضور المباشر أو عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد. ويكسب هذا اللقاء أهمية

احتضنت جامعة الجزائر 3، نهاية الأسبوع، يوما دراسيا حول واقع وآفاق برنامج التعاون الأورو-متوسطي للبحث والابتكار "بريما" و "بريما2"، وذلك في إطار أنشطة مشروع التوأمة "ابتكار"، بمشاركة خبراء ومسؤولين وباحثين من الجزائر وإيطاليا. وجرى تنظيم اللقاء في صيغة هجينة، حضوريا وعن بعد، تحت عنوان "بريما و بريما2 تحديات وآفاق"، حيث شكل مناسبة للتعريف بفرص التعاون التي يتيحها البرنامج أمام الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، خاصة في المجالات المرتبطة بالزراعة المستدامة والموارد المائية وسلاسل القيمة الغذائية. وتؤكد وثائق برنامج "بريما" أن مبادرته البحثية تركز أساسا على تطوير حلول مشتركة تجعل الأنظمة الزراعية والغذائية أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التغيرات المناخية، إلى جانب تطوير الإدارة المستدامة للموارد المائية في منطقة المتوسط. كما يقوم البرنامج على الربط بين المياه والزراعة والغذاء ضمن مقاربة متكاملة تعرف باسم ترابط المياه والطاقة والغذاء والأنظمة البيئية.



الأخبار الجهوية

الغلاحية

يومية وطنية متخصصة

ديزاد

تزرع اليوم لنحصد غدا

ص00

مشاريع فلاحية واعدة بتازروك بولاية تمنراست

من قلب الصحراء... تطور ملحوظ في شعبة الأشجار المثمرة

يشهد النشاط الفلاحي ببلدية تازروك بولاية تمنراست تطورا ملحوظا من خلال مشاريع واعدة تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في شعبة الأشجار المثمرة التي عرفت إقبالا متزايدا من طرف الشباب، إلى جانب تطور إنتاج الخضر واستمرار نشاط تربية المواشي.

6.235 قنطار، فيما قدر إنتاج الحبوب بـ280 قنطار، وهي شعبة يظل نشاطها موجهة أساسا للفلاحة المعيشية، بالنظر إلى محدودية المساحات الزراعية. كما سجلت شعبة الخضروات إنتاجا يقدر بحوالي 1.000 قنطار، في حين بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 7.720 قنطار خلال نفس الموسم. وبالموازاة مع النشاط الزراعي، تمثل تربية المواشي نشاطا هاما بالنسبة لسكان المنطقة، حيث تحصى البلدية حوالي 9.932 رأس من الأغنام و11.250 رأس من الماعز و3.100 رأس من الأبقار حسب معطيات المصالح الفلاحية وتشكل هذه الأنشطة مجتمعة أحد أهم مصادر النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة التي تحصى إجمالا 496 فلاحا، وفق الإحصاء العام للفلاحة لسنة 2024.

دعم ومرافقة لفائدة الفلاحين

وفي إطار دعم النشاط الفلاحي، استفادت حوالي 300 مستثمرة فلاحية من الربط بالشبكة الكهربائية، إلى جانب التثقيف بنسبة 50 بالمائة من فائورة استهلاك الفلاح للطاقة الكهربائية. كما شملت برامج الدعم حفر الآبار وتجهيز بعضها بالطاقة الشمسية ودعم الفلاحين بالمضخات والأعلاف والأشجار المثمرة، ودعم أنظمة السقي بالتنقيط والرش وقد استفاد مربي المواشي كذلك من عمليات افتتاح وتوزيع رؤوس ماشية، إلى جانب تنظيم أيام تكوينية وإرشادية لفائدة الفلاحين على مستوى المستثمرات، بالتنسيق بين مصالح الفلاحة والفرقة الفلاحية ومختلف المعاهد الوطنية المختصة. كما تم التثقيف لعمليات لحسية الأراضي الفلاحية من الانجراف الناتج عن فيضانات الأودية خلال موسم الأمطار.

تجريب إدخال زراعة الزيتون واللوز بالمنطقة

وفي إطار تنويع النشاط الفلاحي يجري حاليا تجريب إدخال زراعة الزيتون واللوز بالمنطقة، حيث لا تزال هذه الشعب في مراحلها التجريبية في انتظار تقييم مدى تأقلمها مع الظروف المناخية والطبيعية للمنطقة وإمكانية توسيعها مستقبلا من شأن تطوير هذه الزراعات الجديدة، إلى جانب توسيع شعبة الأشجار المثمرة وتعزيز استعمال تقنيات السقي المقتصدة للمياه أن يساهم في تنويع الإنتاج واستغلال المساحات القليلة للاستغلال حسب مصالح القطاع من جهة، نشر الأمن العام لبلدية تازروك، الأراس عبد النبي، أن النشاط الفلاحي بالمنطقة يواجه جملة من التحديات يأتي في مقدمتها الجفاف وتراجع منسوب مياه آبار السقي، باعتبار أن أغلب المستثمرات تعتمد على الآبار لتوفير مياه السقي موضحا أن موجات الجفاف التي عرفتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة أثرت على مردودية الفلاحين وأن الطبيعة الجبلية للمنطقة وارتفاعها الكبير عن سطح البحر تشكل عوامل مؤثرة على النشاط الفلاحي. وأضاف أن البلدية تحصى حوالي 496 فلاحا، فيما تتركز أغلب المستثمرات على ضفاف الأودية وهو ما يجعلها عرضة أيضا لنظر الانجراف خلال فترات الأمطار الغزيرة وفيضانات الأودية.

وتراهن السلطات المحلية ومصالح القطاع، في هذا السياق، على مواصلة مرافقة الفلاحين وتوسيع استعمال أنظمة السقي الحديثة وتشجيع الشباب على الاستثمار، فضلا عن تطوير الشعب الجديدة، بما يسمح بتعزيز النشاط الفلاحي وتنويع الإنتاج.



توسعا ملحوظا وإقبالا من قبل الشباب على الاستثمار، وهو ما ساهم في تعزيز النشاط وتنويع الإنتاج الفلاحي المحلي. كما سجل النشاط الفلاحي بالبلدية تطورا خلال السنة الجارية والسنة الماضية، وذلك عقب تحسن وضعية آبار سقي المستثمرات الفلاحية إثر التساقطات المطرية الأخيرة، مما ساهم في تحسين توفر مياه السقي وتشجيع الفلاحين على توسيع نشاطهم.

إنتاج يقدر بحوالي 1.000 قنطار من الخضروات

وقد بلغ إنتاج الأشجار المثمرة خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 حوالي

زراعة الكروم والمشمش والخوخ والعنب في قلب تمنراست

وتعد شعبة الأشجار المثمرة من أبرز الشعب الفلاحية التي تعرف نشاطا بالمنطقة وتشمل على وجه الخصوص زراعة الكروم والمشمش والخوخ والعنب بسختلف أنواعه، لا سيما العنب دون بذور، مستفيدة من الظروف المناخية الملائمة للمنطقة.

وفي هذا الصدد، أوضح أولاد الحاج يزيد، مسؤول بالمصالح الفلاحية لبلدية تازروك لو وكالة الأنباء، أن هذه الشعبة عرفت خلال السنوات الأخيرة

رضوان د

وتشير معطيات القسم الفرعي للمصالح الفلاحية ببلدية تازروك إلى أن المساحة الزراعية الإجمالية تقدر بـ620 هكتارا، منها حوالي 300 هكتار من المساحة الزراعية الصالحة، فيما تتركز أغلب الأراضي المستغلة على ضفاف الأودية. علما أن بلدية تازروك (حوالي 180 كلم عن تمنراست) تقع على ارتفاع يقدر بـ1800 متر عن سطح البحر وتتميز بمناخ بارد شتاء ومعتدل صيفا، فيما تعرف المنطقة تساقطا محدودا للأمطار، الأمر الذي يجعل النشاط الفلاحي يعتمد بدرجة كبيرة على مياه الآبار.

تشمل النخيل وتربية الابل والماعز مسابقة ولائية لاختيار أحسن مستثمرة فلاحية بإيليزي

ق.م

عدد من الشعب الفلاحية المحلية، بما يعزز الإنتاج ويشجع على تشمين المنتجات المتوفرة عبر مختلف مناطق الولاية.

وحددت الجهة المنظمة جملة من الشروط الخاصة بالمشاركة، حيث يتعين على الفلاحين الراغبين في دخول المنافسة أن يكونوا من ممارسي النشاطات الفلاحية المعنية، مع ضرورة تجديد البطاقة المهنية للفلاح للسنة الجارية.

كما يشترط على المترشحين تقديم وثائق رسمية تثبت استغلال الأراضي لأغراض فلاحية، ومن بينها عقد الامتياز أو قرار الاستصلاح أو عقد الملكية أو عقد البيع، إضافة إلى مقرر التأهيل أو عقد كراء ساري المفعول لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

وبالنسبة لمربي المواشي، فتشمل شروط المشاركة التسجيل ضمن قائمة الإحصاء العام للفلاحة، أو حيازة محضر معاينة أو شهادة تلقيح للقطعان، سواء تعلق الأمر بالأغنام أو الماعز أو الإبل.

ويتوجب على الراغبين في المشاركة إيداع طلب رسمي وملاء استمارة مخصصة للمسابقة، قبل إخضاع الملفات للدراسة وفقا للشروط المحددة من طرف الجهة المنظمة.

وتسعى الغرفة الفلاحية من خلال هذه المبادرة إلى إبراز التجارب والمشاريع الفلاحية المنتجة بالولاية، وتشجيع أصحاب النشاطات على تحسين الأداء والاستثمار في الإمكانيات المحلية.

كما تندرج المسابقة ضمن مساعي دعم النشاط الفلاحي وتشمين المنتجات المحلية، إلى جانب إبراز الطاقات الريفية المتوفرة بإقليم إيليزي، وتشجيع الفلاحين ومربي المواشي على تطوير الإنتاج بما يساهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز المردودية الزراعية والحيوانية.

أطلقت الغرفة الفلاحية لولاية إيليزي، بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية، مسابقة ولائية لاختيار أحسن مستثمرة فلاحية، في مبادرة تستهدف مختلف الشعب والنشاطات الفلاحية بالولاية، من بينها زراعة النخيل وتربية الإبل والماعز.

وتهدف المسابقة إلى تشجيع الفلاحين ومربي المواشي على تطوير مردوديتهم الإنتاجية، إلى جانب خلق أجواء تنافسية بينهم والتعريف بالمنتجات المحلية وإبراز الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها المنطقة.

وأوضح الأمين العام للغرفة الفلاحية، الطاهر سحنون، أن المبادرة ترمي كذلك إلى المساهمة في تطوير

إقبال متزايد من فئة الشباب توسع زراعة الأشجار المثمرة بتازروك بتامنغست

فارس. ر



يشهد النشاط الفلاحي ببلدية تازروك، بولاية تمنغست، خلال السنوات الأخيرة، تطورا ملحوظا، خاصة في شعبة الأشجار المثمرة التي أصبحت تستقطب عددا متزايدا من الشباب، بالتزامن مع تحسن إنتاج الخضار واستمرار نشاط تربية المواشي، رغم التحديات المرتبطة بالمناخ ومحدودية الموارد المائية.

وتقدر المساحة الزراعية الإجمالية بالبلدية بنحو 620 هكتار، منها حوالي 300 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، فيما تتركز أغلب المستثمرات المستقلة على ضفاف الأودية.

وتقع تازروك على بعد نحو 180 كلم عن عاصمة الولاية، وعلى ارتفاع يقدر بـ 1800 متر عن سطح البحر، حيث يتميز مناخها ببرودة خلال فصل الشتاء واعتدال صيفا، مقابل تساقطات مطرية محدودة، ما يجعل النشاط الفلاحي يعتمد بدرجة كبيرة على مياه الآبار.

وتعد زراعة الأشجار المثمرة من أبرز الأنشطة التي عرفت توسعا بالمنطقة، وتشمل خصوصا الكروم والمشمش والخوخ والعنب بمختلف أنواعه، لاسيما العنب دون بذور. وأوضح مسؤول بالمصالح الفلاحية لبلدية تازروك أن هذه الشعبة عرفت توسعا خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع إقبال الشباب على الاستثمار فيها، وهو ما ساهم في تنويع الإنتاج المحلي.

وساهم تحسين وضعية آبار سقي المستثمرات، عقب التساقطات المطرية الأخيرة، في تحسين توفر مياه السقي خلال السنة الماضية والجارية، ما شجع عددا من الفلاحين على توسيع نشاطهم.

وبلغ إنتاج الأشجار المثمرة خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 نحو 6.235 قنطار، مقابل 1.000 قنطار من الخضروات و7.720 قنطار من الأعلاف، فيما قدر إنتاج الحبوب بـ 280 قنطار، وهو نشاط يظل موجه أساسا للفلاحة المعيشية بسبب محدودية المساحات.

وبالموازاة مع الزراعة، تمثل تربية المواشي نشاطا مهما لسكان المنطقة، إذ تحصى البلدية نحو 9.932 رأس من الأغنام و11.250 رأس من الماعز و3.100 رأس من الإبل، فيما يبلغ عدد الفلاحين 496 فلاح، بحسب إحصاء 2024.

وفي إطار دعم النشاط، استفادت نحو 300 مستثمرة من الربط بالكهرباء، إلى جانب التكفل بـ 50 بالمائة من فاتورة استهلاك الطاقة. كما شملت برامج الدعم حفر الآبار وتجهيز بعضها بالطاقة الشمسية، وتوفير المضخات والأعلاف والأشجار المثمرة، ودعم أنظمة السقي بالتقطير والرش.

وتجري حاليا تجارب لإدخال زراعة الزيتون واللوز، في انتظار تقييم مدى تأقلمهما مع الظروف الطبيعية والمناخية للمنطقة، فيما يبقى الجفاف وتراجع منسوب آبار السقي، إضافة إلى خطر انجراف الأراضي خلال فيضان الأودية، من أبرز التحديات التي تواجه الفلاحين.

مستغانم لجنة تطهير العقار الفلاحي تعالج 1788 ملفا

● دعا والي مستغانم إلى تسريع وتيرة دراسة ملفات تطهير العقار الفلاحي واستكمال الإجراءات المرتبطة بها، مع التقيد الصارم بالنصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها، وذلك خلال اجتماع للجنة تطهير العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة المنعقد مؤخرا، خصص لتقييم حصيلة أعمالها.

وأسدى الوالي تعليماته إلى مختلف المصالح المعنية بضرورة تعزيز التنسيق فيما بينها، ورفع التحفظات، واستكمال الإجراءات الإدارية المطلوبة، إلى جانب المتابعة الدورية للملفات، بما يضمن تسوية الوضعيات القانونية وتثمين العقار الفلاحي وضمان استغلاله الفعلي والمنتج.

وأوضح المتحدث باسم اللجنة خلال الاجتماع أن هذه الأخيرة تمكنت، منذ مباشرة أشغالها، عقب تنصيبها في شهر جوان من السنة الماضية، من معالجة ما مجموعه 1788 ملفا، في إطار مواصلة دراسة وتسوية الوضعيات العقارية الفلاحية وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقدّمت اللجنة حصيلة محينة لتنفيذ مهامها، حيث بلغ العدد الإجمالي للملفات محل الدراسة 302 ملف، منها 105 ملفات حظيت بالقبول، و193 ملف تم رفضه، مقابل إقصاء ملفين اثنين، وبقاء ملفين آخرين لم يُعرضا بعد على اللجنة.

كما استعرض الاجتماع حصيلة الملفات المودعة خلال فترة التمديد، والبالغ عددها 83 ملفا جديدا، تتعلق بتسوية ومطابقة الأراضي الفلاحية المستصلحة. وفي إطار النقطة الثانية من جدول الأعمال، تمت دراسة 42 ملفا خاصا بالتنازل عن حق الامتياز، وخلصت اللجنة إلى قبولها، على أن يبقى ذلك مرهونا باستكمال الإجراءات الإدارية اللازمة، تمهيدا لمواصلة باقي مراحل التسوية.

ع. العابد

قسنطينة تضبط برنامج موسم الحرث والبذر

لجان إحصاء الفلاحين والوسائل ومتابعة الحملة

■ تخصيص 91 ألف هكتار لإنتاج القمح الصلب

تتجه مصالح ولاية قسنطينة إلى تعزيز التحضيرات للموسم الفلاحي 2026 - 2027، من خلال برمجة زراعة 91 ألف هكتار من القمح الصلب، مع استغلال وحرث مساحات إضافية بالتزامن مع إطلاق متابعة ميدانية دقيقة للعملية، عقب تنصيب اللجنة الولائية المكلفة بمتابعة التحضيرات لموسم الحرث والبذر، تحت إشراف الوالي كمال الدين كربوش.

شيلة. ح



ووجهه الوالي، نهاية الأسبوع الماضي، تعليمات خلال الاجتماع الذي جمع مختلف المتدخلين والفاعلين في القطاع، بالانطلاق الفوري في التحضيرات مع اعتماد متابعة يومية لمراحل العملية، وتفعيل لجان الدوائر، وإيفاد فرق ميدانية إلى تعاونيات الحبوب، لجمع معطيات دقيقة تتعلق بالفلاحين، والمساحات، والإمكانات المتوفرة، والاحتياجات المسجلة. كما شدد على ضرورة إحصاء وضبط مختلف الوسائل المادية المجددة للعملية، ومعاينة النقا، والتكفل بها في أقرب الأجل؛ تحسبا لضمان جاهزية الوسائل قبل انطلاق حملة الحرث والبذر، إلى جانب رفع مستوى التنسيق بين مختلف المصالح والمتدخلين؛ لتدارك الاختلالات في حينها، وتفادي أي تأخر في تنفيذ البرنامج المسطر.

وأعطى كربوش أولوية لمتابعة الشعب الفلاحية ذات الأهمية، وفي مقدمتها القمح الصلب، داعيا إلى الوقوف ميدانيا على ظروف سير عمليات الحرث والبذر، وإعداد حصائل دورية حول مدى تقدمها بالتوازي مع ضبط قائمة الفلاحين المستفيدين من دعم ومرافقة الدولة، والتأكد من استفادتهم الفعلية من مختلف التدابير الموجهة لمرافقة الموسم.

وفي إطار متابعة التزام الفلاحين، وجهه الوالي أيضا، تعليمات بحصر الفلاحين الذين

الشباك الموحد، الذي يهدف إلى تقريب الخدمات الإدارية من الفلاحين، إلى جانب عرض الأهداف المسطرة للموسم الفلاحي الجديد، وفي مقدمتها تخصيص 91 ألف هكتار لزراعة القمح الصلب؛ باعتباره منتوجا استراتيجيا، مع التوجه نحو استغلال وحرث مساحات إضافية.

جانب التنسيق بين مختلف المتدخلين، واعتماد التدخل الاستباقي بما يضمن توفير الظروف الملائمة لإنجاح موسم الحرث والبذر 2026 - 2027.

ويخصص الإجراءات العملية المرافقة للموسم، قدام مدير المصالح الفلاحية عرضا حول التدابير الأولية المتخذة، لا سيما إنشاء

لم يلتزموا بإيداع محاصيلهم، مع اتخاذ الإجراءات التنظيمية المعمول بها بشأنهم، بما يسمح بضبط العملية، ومتابعتها على مستوى مختلف مناطق الولاية.

وأكد الوالي أن التحضير للموسم يتطلب إحصاء دقيقا، ومتابعة ميدانية متواصلة، والتكفل السريع بالنقا المسجلة، إلى

بعد استكمال المعاينات الميدانية للملفات انطلاق تسوية أراض فلاحية مستصلحة دون سند بتامنفت

وتأتي دراسة هذه الملفات في سياق متابعة وضعية العقار الفلاحي بولاية تمنغاست والعمل على معالجة الحالات المسجلة وفق الأطر القانونية والتنظيمية المحددة، حيث ستواصل المصالح المعنية دراسة الملفات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وفقا لنتائج المعاينات والوثائق المقدمة.

ومن شأن استكمال هذه العملية أن يساهم في ضبط وضعية الأراضي الفلاحية المستصلحة وتحسين متابعة استغلالها، بما يخدم تنظيم النشاط الفلاحي ويعزز الاستغلال القانوني للعقار التابع للأموال الخاصة للدولة.

■ آمال. م

عن عدد من المصالح والهيئات ذات الصلة بالملف العقاري والفلاحي، من بينها مصالح أملاك الدولة والفلاحة والري، إلى جانب مصالح مسح الأراضي والحفظ العقاري والديوان الوطني للأراضي الفلاحية، فضلا عن قطاعات أخرى لها علاقة بإجراءات المطابقة.

وتكتسي عملية تسوية وضعية الأراضي الفلاحية المستصلحة أهمية بالنسبة للمستفيدين والفاعلين في القطاع، بالنظر إلى ارتباطها بتحديد الوضعية القانونية للعقارات واستغلالها في إطار منظم، خاصة بالنسبة للأراضي التي تم استصلاحها واستغلالها دون حيازة سندات.

كما تندرج هذه العملية ضمن تنفيذ أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 نوفمبر 2022، الذي يحدد كفايات وأجال مطابقة الأراضي الفلاحية التي تم استصلاحها، بما يسمح بدراسة الملفات وفقا للشروط والإجراءات المحددة في النصوص التنظيمية.

وقد شملت المرحلة الأخيرة فحص 40 حالة، لتختتم بذلك عمليات المعاينة الميدانية التي باشرتتها اللجنة عبر عدد من المواقع المعنية، حيث تم جمع ودراسة المعطيات المرتبطة بكل ملف قبل عرضه على اللجنة للنظر فيه.

وتضم اللجنة الولائية ممثلين

درست اللجنة الولائية المكلفة بمطابقة الأراضي الفلاحية المستصلحة التابعة للأموال الخاصة للدولة بولاية تمنغاست 40 ملفا يتعلق بأراض فلاحية تم استصلاحها دون حيازة سندات، وذلك في إطار الإجراءات الرامية إلى تسوية وضعية هذه الأراضي وفقا للتنظيم المعمول به.

جرت عملية دراسة الملفات خلال اجتماع اللجنة الولائية الذي انعقد بمقر الولاية، بحضور ممثلي القطاعات والهيئات المعنية بالعملية، حيث خصص اللقاء لمتابعة وضعية الأراضي الفلاحية المستصلحة التي لا تزال وضعيتها العقارية بحاجة إلى المطابقة والتسوية.

لإنجاح موسم الحرث والبذر وتعزيز إنتاج الحبوب تسخير أكثر من 45 ألف قنطار من البذور

المنصرم، سجلت ولاية الجلفة إنتاجا معتبرا من الحبوب، حيث تجاوز الإنتاج الإجمالي مليون قنطار، فيما بلغت الكميات المجمعة على مستوى مختلف مراكز التجميع والمخازن عبر الولاية حوالي 600 ألف قنطار، وهي حصيلة وصفها مدير المصالح الفلاحية بالمعتبرة مقارنة بالسنوات السابقة.

وأشار المسؤول إلى أن مصالحه تسعى خلال الموسم الحالي إلى الحفاظ على المستوى المسجل أو الرفع منه، لاسيما من خلال توسيع المساحات المسقية والاستفادة من الإمكانيات والبرامج التي تم تجسيدها في هذا المجال، بما يسمح بتحسين مردودية الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج.

لمتابعة الموسم الفلاحي والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

وفي هذا الإطار، تم توفير كميات معتبرة من البذور تفوق 45 ألف قنطار، إلى جانب مختلف المواد الضرورية التي تسمح للفلاحين بالشروع في عمليات الحرث والبذر في ظروف ملائمة، فضلا عن توفير آليات التمويل والقروض المتاحة لفائدتهم. كما تم تجنيد اللجنة المكلفة بمتابعة حملة الحرث والبذر عبر مختلف مناطق الولاية، بهدف ضمان المتابعة الميدانية للعملية ومرافقة الفلاحين والتدخل لمعالجة النقائص التي قد تعترضهم خلال الموسم.

وبخصوص حصيلة الموسم الفلاحي

غانم. ص

جندت المصالح الفلاحية لولاية الجلفة مختلف الوسائل المادية والبشرية الضرورية لإنجاح موسم الحرث والبذر 2026-2027، مع تسخير أكثر من 45 ألف قنطار من البذور ومواصلة العمل على توسيع المساحات المسقية، حسبما أفاد به مدير المصالح الفلاحية بالولاية، بن سالم محمد عبد الله. وأوضح المسؤول أن مصالحه اتخذت جملة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى ضمان السير الحسن لعملية الحرث والبذر، لاسيما من خلال توفير وسائل العمل والمداخلات الفلاحية الضرورية ومرافقة الفلاحين، إلى جانب تنصيب لجنة وولية

الغلاية

ديزاد

يومية وطنية متخصصة

نزرع اليوم لنحصد غدا

ص06

لجان ميدانية لمرافقة الفلاحين وضمان توفر البذور والأسمدة والعتاد تنصيب لجنة متابعة حملة الحرث والبذر بالبويرة

نصبت والي الولاية حورية عقون، الخميس 24 سبتمبر 2026، اللجنة الولائية المكلفة بتحصير ومتابعة وتقييم حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026-2027، في خطوة تستهدف ضمان انطلاق الموسم الجديد في ظروف ملائمة وتعزيز المتابعة الميدانية لمختلف

مستوى الدوائر، تتولى تنظيم

خارجات ميدانية إلى

المستثمرات الفلاحية

ووحدة الإنتاج، بهدف

مرافقة الفلاحين والوقوف

على سير التحضيرات

والاستماع إلى انشغالاتهم،

قبل رفعها إلى اللجنة

الولائية لدراستها والتكفل

بها.

وأكدت حورية عقون، في هذا

السياق، على أهمية المرافقة

المستمرة للفلاحين

والإنصات لانشغالاتهم، إلى

جانب المتابعة المنتظمة

لمختلف الشعب الفلاحية، بما

يسمح بالوقوف ميدانياً على

سير العملية الإنتاجية ورصد

الصعوبات في الوقت

المناسب. كما دعت إلى تحسيس الفلاحين بأهمية مباشرة

عملية الحرث والبذر فور توفر الظروف المناخية الملائمة،

بما يساهم في احترام الرزنامة التقنية للموسم وتقليل

المخاطر المرتبطة بالتأخر في إطلاق العمليات الزراعية.

البذور والأسمدة والعتاد تحت المتابعة

وشددت والي على ضرورة التكفل المسبق بمختلف

الجوانب المرتبطة بالحملة، لاسيما توفير العتاد الفلاحي

الكافي والملائم، وضمان توفر المدخلات الأساسية، مع

متابعة وضعية البذور والأسمدة وغيرها من المستلزمات

الضرورية لانطلاق الموسم. كما أكدت على أهمية التنسيق

المحكم بين مختلف المتدخلين وتكثيف العمل الميداني، مع

ضمان تقديم معلومات دقيقة ويومية حول مختلف جوانب

الحملة، بما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة والتدخل

السريع عند ظهور أي عراقيل أو صعوبات تواجه الفلاحين.

وفي السياق ذاته، دعت إلى استغلال الوسائل والإمكانات

المتاحة بصورة أمثل، وتحسيس الفلاحين بمختلف

الامتيازات والإجراءات المتوفرة، بهدف دعم ظروف الإنتاج

وتحسين المردودية وتعزيز الإنتاج الفلاحي على مستوى

الولاية. وفي ختام الاجتماع، أعلنت والي التنصيب الرسمي

للجنة الولائية المكلفة بالتحضير لحملة الحرث والبذر

ومتابعاتها وتقييمها للموسم الفلاحي 2026-2027، مؤكدة

أن نجاح العملية يرتبط بتعبئة مختلف المتدخلين وتكثيف

التنسيق والعمل الميداني، بما يضمن انطلاق الموسم

الجديد في أفضل الظروف الممكنة.



حبيبة.ر.

وجاء تنصيب اللجنة خلال اجتماع ترأسه والي، استناداً

إلى القرار رقم 3005 المؤرخ في 23 سبتمبر 2026،

المتضمن إنشاء لجنة ولائية مكلفة بتحصير ومتابعة وتقييم

حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026-2027.

وشهد الاجتماع مشاركة الأمين العام للولاية، وممثل

أعضاء اللجنة الأمنية، ورؤساء الدوائر، والمديرين

التنفيذيين وإطارات الولاية، إلى جانب مديرة الديوان

الوطني للأراضي الفلاحية، والأمين العام للاتحاد الولائي

للفلاحين الجزائريين، ونائب مدير تعاونية الحبوب والبقول

الجافة، وممثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وممثل

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، والأمين العام للغرفة

الفلاحية.

واستهلكت والي الاجتماع بالتذكير بالنتائج المسجلة خلال

حملة الحصاد والدرس للموسم الفلاحي 2025-2026،

والتي وصفت بالناجحة، لاسيما فيما يتعلق بمحصول

الحبوب، مع تسجيل نتائج فاقت التوقعات، وفق المعطيات

المقدمة خلال الاجتماع.

وبالتزامن مع تقييم الموسم السابق، جرى بحث التحضيرات

الخاصة بحملة الحرث والبذر الجديدة، خاصة ما تعلق

بالمساحات المرتقبة للحرث والبذر، والوسائل والعتاد

الفلاحي المقرر تجنيده، إضافة إلى وضعية وتوفر

المدخلات الفلاحية، وفي مقدمتها البذور والأسمدة.

وتنص آلية المتابعة الجديدة على انبثاق لجان فرعية على



الغلاية

يومية وطنية متخصصة
ديزاد

ص 07

نزرع اليوم لنحصد غدا

خنشلة تفتح مسار تهيئة محيط السقي الرميطة-أولاد فاضل

اجتماع لمتابعة الدراسة وتنسيق جهود القطاعات المعنية

أشرف والي ولاية خنشلة، نهاية الاسبوع، على اجتماع خصص لعرض ومتابعة مسار الدراسة الخاصة بتهيئة محيط السقي الرميطة-أولاد فاضل، في خطوة تندرج ضمن متابعة المشاريع المرتبطة بتطوير الري الفلاحي وتعزيز البنية التحتية المرافقة للنشاط الزراعي بالولاية.

مولود.م

مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المناطق الفلاحية المعنية وطبيعة النشاط الزراعي القائم بها. ويشكل الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مراحل التهيئة والإنجاز محطة أساسية في مسار مشاريع محيطات السقي، إذ تتيح الدراسات تحديد الجوانب التقنية والهندسية للمشروع، قبل الانتقال إلى مراحل التنفيذ وفق ما تسمح به المعطيات التقنية والبرامج المعتمدة. ويأتي الاهتمام بمحيط السقي الرميطة-أولاد فاضل في وقت أصبح فيه تطوير الري أحد العناصر الأساسية في دعم استقرار الإنتاج الزراعي، خاصة مع التوجه نحو تحسين استغلال الأراضي ورفع فعالية استخدام الموارد المائية. ولا تقتصر أهمية مشاريع الري على توفير المياه فقط، بل تمتد إلى خلق ظروف أكثر استقراراً للنشاط الفلاحي، من خلال تمكين المستثمرين والفلاحين من التخطيط للمواسم الزراعية بصورة أفضل، وتقليل ارتباط الإنتاج بالتقلبات المرتبطة بتوفر المياه، عندما تكون الموارد المائية والمنشآت قادرة على تلبية الاحتياجات المبرمجة. وفي هذا الإطار، تكتسب متابعة الدراسات التقنية أهمية كبيرة قبل الانطلاق في عمليات التهيئة، باعتبارها المرحلة التي تسمح بتحديد الاحتياجات والإمكانات، وضبط التصور الفني للمشروع، وتحديد مختلف المتدخلين في إنجازه. ويعكس الاجتماع الذي ترأسه والي خنشلة استمرار المتابعة المحلية للملفات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي، لا سيما تلك المرتبطة بتطوير البنية التحتية للري، والتي تعد من العوامل المساندة لتوسيع النشاط الزراعي وتحسين استغلال الأراضي. كما أن إشراك الجماعات المحلية والقطاعات التقنية في هذه المرحلة يفتح المجال أمام مقاربة أكثر تنسيقاً لمشروع تهيئة محيط السقي الرميطة-أولاد فاضل، بما يسمح بمتابعة الدراسة وفق مختلف المتطلبات المرتبطة بالمشروع. ويبقى استكمال الدراسة وتحديد مخرجاتها التقنية خطوة أساسية قبل الانتقال إلى المراحل اللاحقة، في انتظار أن تتضح بصورة أدق طبيعة الأشغال المرتقبة وحجم الأراضي المعنية والاستغلال الفلاحي التي يمكن أن تستفيد من المشروع. وبذلك، يضع اجتماع الخميس ملف محيط السقي الرميطة-أولاد فاضل ضمن أجندة المتابعة المحلية للمشاريع الفلاحية، مع التركيز على الدراسة والتنسيق بين مختلف المتدخلين، في أفق تطوير منشآت الري وتحسين الظروف المرافقة للنشاط الزراعي بالمنطقة.

وجرى هذا الاجتماع بحضور الأمين العام للولاية، ورئيس دائرة قايس، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، إلى جانب مديري القطاعات ذات الصلة، بما يعكس الطابع متعدد القطاعات لهذا النوع من المشاريع، الذي يتطلب تنسيقاً بين مختلف المصالح الإدارية والتقنية والجماعات المحلية خلال مراحل الدراسة والتهيئة والمتابعة. وتركز جدول أعمال اللقاء على عرض مسار الدراسة الخاصة بتهيئة محيط السقي، حيث شكل الاجتماع مناسبة للوقوف على مختلف مراحل إعداد الدراسة ومناقشة المسار المرتبط بهذا المشروع، باعتباره أحد الملفات التي ترتبط مباشرة بتطوير قدرات الري وخدمة الأراضي الفلاحية الواقعة ضمن المحيط المعني.

الري الفلاحي في صلب تطوير الإنتاج

وتكتسب مشاريع تهيئة محيطات السقي أهمية خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي، بالنظر إلى الدور الذي تلعبه شبكات ومنشآت الري في توفير ظروف أفضل لاستغلال الأراضي الزراعية ومرافقة الفلاحين، خصوصاً في المناطق التي يرتبط استقرار الإنتاج فيها بانتظام مصادر المياه الموجهة للنشاط الزراعي. وتسمح تهيئة محيطات السقي، من حيث المبدأ، بتحسين تنظيم الاستفادة من مياه الري وربط الأراضي الفلاحية بالمنشآت المائية المخصصة لها، بما يساهم في توفير ظروف أكثر ملاءمة لتنوع الإنتاج وتحسين مردودية الأراضي، مع مراعاة الإمكانيات المائية المتاحة والخصوصيات التقنية لكل محيط. ومن هذا المنطلق، يأتي عرض الدراسة الخاصة بمحيط السقي الرميطة-أولاد فاضل في سياق متابعة المشاريع التي يمكن أن تساهم في تعزيز المقومات الفلاحية للمنطقة، من خلال تطوير المنشآت والهياكل التي تسمح بمرافقة النشاط الزراعي وتحسين ظروف استغلال الأراضي.

ويبرز حضور رئيس دائرة قايس ورؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ومديري القطاعات ذات الصلة أهمية التنسيق المحلي في مشاريع الري الفلاحي، باعتبار أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يرتبط بجملة من الجوانب التقنية والإدارية والعقارية والميدانية التي تستدعي مشاركة مختلف المتدخلين. كما تسمح المتابعة على مستوى الولاية بتوحيد الرؤية بين المصالح المعنية، ومواكبة مراحل الدراسة،



الغابات والتنمية الريفية

سكيدة تعويض المتضررين من الحرائق يتواصل

تتواصل بعدد من بلديات ولاية سكيدة - وهي أم الطوب، والسبت، وعزابة، وعين قشرة، وبني ولبان وجندل سعدي - عملية تقديم التعويضات العينية لفائدة العديد من المتضررين من الحرائق الأخيرة التي شهدتها الولاية خلال شهري جويلية وأوت المنصرمين.

وتمثلت هذه الإعانات في عدد من رؤوس الأبقار والدجاج بنوعيه اللحم والبيض، على أن تستمر العملية إلى غاية تعويض جميع الفلاحين الذين تم إحصاؤهم ويحوزون على مقررات الاستفادة، والتي ستمس مربى النحل وكذا الفلاحين الذين تعرضوا لخسائر في الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون.

للاشارة، فقد تم مؤخرا تعويض 40 مربيا متضررا من الحرائق الأخيرة، بالأغنام على مستوى إحدى المزارع ببلدية الحروش.

وتأتي هذه العملية المندرجة في إطار تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية، المتضمنة الإسراع في عمليات تعويض المتضررين من الحرائق الأخيرة، مباشرة بعد إحصاء المتضررين من فلاحين ومستثمرين في القطاع الفلاحي عبر 27 بلدية بولاية سكيدة، من طرف اللجان المكلفة بالعملية.

وعبر المستفيدون من عملية التعويض عن ارتياحهم لوقوف السلطات العمومية إلى جانبهم، بعد الخسائر الجسيمة التي تعرضوا لها جراء الحرائق الأخيرة التي اجتاحت المنطقة.

بوجمعة ذيب

تجديد بطاقة الفلاح المهنية بعنابة خطوة نحو تنظيم ورقمنة القطاع

رقم التعريف الوطني المسجل على الوثائق الرسمية، وإدخاله مباشرة ضمن المنصة الرقمية الموحدة التي تعمل عبر جميع ولايات الوطن؛ ما يسهل عملية المصادقة، وتأكيد النشاط المهني لكل فلاح بصفة آلية وسريعة.

وفي سياق متصل تعرف هذه العملية المهمة في سنتها الثالثة، إدخال تعديلات إدارية وتقنية جديدة وبارزة؛ لتعزيز كفاءة العمل، ورفع مستوى الأمان الرقمي. وتشمل هذه التحديثات الجارية اعتماد نظام مصادقة إلكتروني لحماية البيانات الشخصية، وضمان سرية السجلات الرسمية الخاصة بكل الفلاحين والمستثمرين.

وتستهدف جميع هذه المبادرات الإدارية التابعة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، تنظيم العمل الفلاحي وعصرنته بأسلوب حديث، ومساعدة الفلاحين ومرافقتهم في ممارسة نشاطهم اليومي الهام في ظروف مريحة، تضمن حقوقهم الكاملة، وتدفع عجلة الإنتاج المحلي نحو الأفضل، ومزيد من التطور والنجاح المستمر.

سميرة عوام

تمتد لمدة عام كامل؛ ما يمنح الفلاحين فرصة حقيقية للاستفادة من التسهيلات المتاحة، والخدمات المباشرة التي تقدمها الدولة لدعم وتطوير النشاط الفلاحي بمختلف شعبه.

وتشير البيانات الإحصائية الرسمية إلى أن عملية تجديد وتسليم البطاقات المهنية للسنوات الحالية، تستهدف أزيد من 2600 فلاح عبر مختلف بلديات ومناطق الولاية. وتشهد المكاتب والإدارات التابعة للغرفة الفلاحية، إقبالا كبيرا ومتزايدا من طرف المهنيين الراغبين في تسوية وضعيتهم الإدارية، وتحديث وثائقهم المهنية.

وتستمر العملية طوال أيام السنة لتوفير الوقت والجهد للفلاحين، وضمان التكفل الأمثل بجميع طلباتهم في أفضل الظروف الممكنة.

وفي هذا السياق، وجهت الغرفة الفلاحية نداء واضحا ومباشرا إلى جميع الفلاحين المعنيين بتجديد وثائقهم، تدعوهم فيه إلى الالتزام بإحضار نسخة من بطاقة التعريف الوطنية البيومترية أو رخصة السياقة البيومترية الخاصة بهم.

ويهدف هذا الإجراء إلى نقل ورفع

أكدت مصالح الغرفة الفلاحية بعنابة، أن عملية دراسة وتجديد ملفات الفلاحين تجري في ظروف تنظيمية محكمة ومستمرة على مدار السنة، حيث عالجت غرفة الفلاحة بعنابة 232 طلب خاص ببطاقة الفلاح خلال الاجتماع الأخير لمجلس الإدارة؛ ما أسفر عن قبول 200 طلب لتجديد بطاقات أصحابها، بينما تم رفض 32 طلبا لعدم توفر الشروط الإدارية والمهنية اللازمة. وتندرج هذه الخطوة في إطار استراتيجية شاملة، تهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي، وتحسين خدمات التسيير الإداري المقدمة للفلاحين على المستوى المحلي. كما تسعى المصالح المعنية من خلال هذه العملية، إلى تعميم استخدام البطاقات المهنية الرقمية الحديثة المزودة برمز الاستجابة السريعة، والتي ترتبط مباشرة بالأرضية الرقمية التابعة لمنصة "عرفتي".

وتسمح هذه التقنية الجديدة بإصدار البطاقات البيانية للمستثمرين الفلاحية، وتحديث بياناتها باستمرار، وبطريقة دقيقة.

وتتميز هذه البطاقات بمدة صلاحية

الصيد البحري و تربية المائيات

بجاية تدرس موقعا لإنجاز ميناء جديد للصيد بالساحل الشرقي

شرعت ولاية بجاية في إعداد دراسة جدوى للبحث عن موقع مناسب لإنجاز ميناء جديد للصيد البحري على مستوى الساحل الشرقي، في مشروع يهدف إلى تعزيز المنشآت المينائية وتطوير النشاط البحري وتأمين الإمكانات الاقتصادية والثروة السمكية التي تزخر بها المنطقة.

ووفق المعطيات المقدمة من مديرية الأشغال العمومية، فإن الدراسة المسجلة ضمن برنامج سنة 2026 ترمي إلى تحديد الموقع الأنسب لاحتضان هذه المنشأة، ضمن الشريط الساحلي الشرقي للولاية، وتحديدًا عبر إقليم بلديات بوخليفة وتيشي وأوقاس وسوق الاثنين وملبو. ولا يقتصر اختيار موقع الميناء المرتقب على عامل واحد، إذ ستخضع المواقع المقترحة لدراسة مجموعة من المعايير التقنية والبيئية والعمرانية. وتشمل العملية تحليل الخصائص البحرية والهيدروديناميكية، ودراسة طبيعة الساحل وقياس الأعماق البحرية، إلى جانب مراعاة المعايير البيئية والحفاظ على المنظومة الطبيعية.

كما تتناول الدراسة الوضعية العقارية والعمرانية للمواقع المقترحة، ومدى سهولة الوصول إليها وربطها بشبكة الطرق الرئيسية، فضلا عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وإمكانات تطوير نشاط الصيد البحري.

ويأتي إطلاق الدراسة في سياق الديناميكية المتواصلة التي تشهدها الولاية لعصرنة وتطوير المنشآت المينائية والبحرية، حيث يرتقب أن يساهم إنجاز ميناء جديد بالساحل الشرقي في تحسين توزيع التغطية المينائية عبر الإقليم.

كما يمكن للمشروع، في حال تجسده، أن يوفر ظروفًا أفضل لاستقبال ورسو سفن الصيد، ويدعم الأنشطة المرتبطة بالبحر، إلى جانب تأمين الإمكانات الاقتصادية والثروة السمكية الموجودة في هذا الجزء من الساحل البجاوي.

وتتوفر ولاية بجاية حاليا على ثلاث منشآت مينائية مخصصة لنشاط الصيد البحري، تتمثل في ميناء الصيد البحري ثالة إيلف، وميناء الصيد البحري ببجاية، إضافة إلى ميناء بني كسيلة.

وتشكل الدراسة الحالية مرحلة أولى لتحديد الموقع الذي يستجيب للشروط التقنية والبيئية والعمرانية المطلوبة، قبل الانتقال إلى المراحل اللاحقة المرتبطة بتجسيد المشروع.

■ آمال - م

الجمهورية

لرفع مردودية النشاط البحري تخصيص 716 مليون دينار لأشغال جرف حوض الميناء

حكيمة. ق

المياه، الأمر الذي قد يؤثر على حركة البواخر وقدرتها على الرسو بصورة عادية. وأشار المسؤول إلى أن تراكم الرواسب يمكن أن يقلص عمق الميناء إلى مستويات لا تسمح للبواخر بالمناورة والرسو في ظروف ملائمة، ما يستدعي برمجة عمليات الجرف لإعادة العمق المطلوب، وضمان استغلال المنشأة المينائية في ظروف أفضل. وبخصوص وظيفته، أكد مدير الأشغال العمومية بالنيابة أن العملية

خصصت مديرية الأشغال العمومية لولاية وهران غلafa ماليا يقدر بـ 716 مليون دينار، لإنجاز مشروع جرف ميناء الصيد البحري بأرزويو، في إطار عملية تهدف إلى معالجة تراكم الرواسب، وتحسين ظروف دخول ورسو البواخر بالميناء. حيث أن عملية الجرف تكتسي أهمية بالنظر إلى تراكم الأتربة والرواسب داخل حوض الميناء مع مرور الوقت، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تدريجي في عمق



الغلاحية

يومية وطنية متخصصة

ديزاد نزرع اليوم لنحصد غداً

ص02

اختتام برنامج ميداني لتشخيص الأنواع والموائل البحرية

تيازة ترصد التنوع البيولوجي البحري

النتيجة عن الملاحظات الميدانية.

ويمثل انتظام عمليات الرصد وتراكم البيانات عبر الزمن أهمية كبيرة، إذ يسمح بمقارنة وضع الأنواع والموائل بين الفترات والمواقع المختلفة، وهو ما يمكن أن يساعد الباحثين والجهات المختصة على تحديد التغيرات ومتابعة مؤشرات صحة النظم البيئية البحرية. ولا تقتصر أهمية هذه البرامج على توثيق الأنواع البحرية، بل تمتد إلى توفير قاعدة معرفية يمكن أن تخدم سياسات حماية الساحل وإدارة الموارد البحرية.

فالمعرفة الدقيقة بتوزيع الأنواع والموائل وخصائصها تساعد على تحديد المناطق الأكثر حساسية بيئياً. كما يمكن أن تدعم اتخاذ قرارات تتعلق بالحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية، بما فيها الموارد المرتبطة بالنشاط البحري والصيد وتربية المائات.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية ربط برامج الرصد البيئي بالبحث العلمي، بما يسمح بتحويل الملاحظات الميدانية إلى بيانات قابلة للتحليل والاستغلال في الدراسات العلمية وبرامج إدارة الساحل.

ويأتي اختيار "الحلول القائمة على الطبيعة من أجل مرونة المناخ في المناطق الساحلية" شعاراً لليوم المتوسطي للساحل 2026 في سياق الاهتمام المتزايد بالحلول التي تعتمد على حماية واستعادة النظم البيئية

المناخ والأنشطة البشرية والتلوث وتدهور بعض الموائل، وهو ما يجعل تطوير قواعد بيانات ميدانية منتظمة عنصراً أساسياً في التخطيط للحماية والإدارة المستدامة. وشارك في البرنامج ممثلون عن مديرية البيئة لولاية تيارزة والحماية المدنية، إلى جانب المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائات، ورابطة الغوص لولاية تيارزة، وجامعة باب الزوار، إضافة إلى الطلبة والهواة والمشاركين في مختلف الخرجات البحرية.

ويعكس هذا التنوع في الجهات المشاركة أهمية العمل المشترك في عمليات مراقبة الوسط البحري، خاصة أن جمع البيانات المتعلقة بالأنواع والموائل يحتاج إلى تكامل بين الخبرة العلمية والعمل الميداني ومهارات الغوص والتوثيق، فضلاً عن توفير شروط السلامة خلال العمليات البحرية.

وشكلت الخرجة البحرية الثامنة والنهاية محطة لاختتام البرنامج وتقييم حصيلته، حيث تم استعراض أهم الملاحظات والمعطيات التي جرى جمعها خلال مختلف الخرجات الميدانية.

كما ناقش المشاركون آفاق تطوير هذا النوع من البرامج، خاصة من خلال توسيع عمليات الرصد لتشمل ولايات ساحلية أخرى، وتحديد قاعدة المعلومات والمعطيات

احتضنت ولاية تيارزة، نهاية الأسبوع الفارط، فعاليات اختتام برنامج ميداني لمراقبة وتشخيص التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية، في إطار إحياء اليوم المتوسطي للساحل 2026، الذي خصص هذه السنة لموضوع "الحلول القائمة على الطبيعة من أجل مرونة المناخ في المناطق الساحلية". وجرى الفعاليات بالمركب السياحي "القرن الذهبي" ببلدية تيارزة، بحضور المديرية العامة للمحافظة الوطنية للساحل، أمينة كسري، وممثلين عن عدد من الهيئات والمؤسسات الشريكة، إلى جانب باحثين وطلبة وهواة ومشاركين في الخرجات الميدانية التي شكلت محور البرنامج. واعتمد البرنامج في جانب مهم منه على تقنية السباحة السطحية بالزعانف والقناع والأنبوب، المعروفة اختصاراً بـ"بي إم تي"، باعتبارها وسيلة تسمح بالملاحظة المباشرة للأنواع والكائنات والموائل البحرية وتوثيقها ميدانياً. وتوفر مثل هذه العمليات الميدانية معطيات يمكن الاستفادة منها في بناء صورة أكثر دقة عن مكونات الوسط البحري، ومتابعة التغيرات التي تطرأ على الأنواع والموائل، بما يدعم جهود حماية التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية الساحلية. وتكتسب عمليات الرصد أهمية خاصة بالنسبة للمناطق الساحلية التي تتعرض لضغوط متعددة، من بينها تغير

الطبيعية لتعزيز قدرة المناطق الساحلية على مواجهة الضغوط المناخية.

وتشمل هذه المقاربة، بحسب طبيعة كل منطقة، حماية الموائل البحرية والساحلية واستعادة النظم البيئية المتدهورة، بما يمكن أن يساهم في دعم التنوع البيولوجي وتعزيز قدرة السواحل على الصمود أمام بعض التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ.

ومن شأن استمرار عمليات الرصد والتشخيص أن يوفر الأساس العلمي اللازم لتقييم حالة هذه الموائل، وتحديد الأولويات، ومتابعة نتائج إجراءات الحماية والاستعادة. وتضمن اليوم الختامي معرضاً فوتوغرافياً ضم صورا ولقطات جرى توثيقها خلال مختلف الخرجات البحرية، أظهرت تنوع مكونات الوسط البحري وجمال الموائل الطبيعية على الساحل.

كما شهدت المناسبة وقفة تكميمية استذكرت خلالها مسيرة الراحل أحمد نوار، تقديراً لما قدمه وتخليداً لذكراه وسط زملائه والمشاركين في البرنامج.

وفي ختام الفعاليات، تم توزيع شهادات تقديرية على الشركاء والمساهمين في إنجاح البرنامج، إلى جانب شهادات للمشاركين في الخرجات الميدانية، تكميلاً لمساهماتهم في إنجاز هذا العمل الجماعي.

مولود.م



الفلاحة و الإقتصاد في العالم



الغلاية

ص 05

ديزاد

نزرع اليوم لنحمد غدا

وسط اضطرابات المناخ والشحن والطاقة

دول عربية أمام اختبار تأمين القمح

في سوق الحبوب، لا يشترط أن ينفذ القمح من المخازن حتى يرتفع سعره؛ فقد يكفي أن يصعب نقله، أو تتراجع الثقة في المحاصيل المقبلة، حتى يبدأ المشترون في دفع المزيد قبل حدوث نقص فعلي.

الصفحة من إعداد سارة.ن

ومع ذلك، لا تعني زيادة الأسعار أن العالم يتجه حتما إلى نقص شامل في القمح. فوزارة الزراعة الأمريكية تتوقع محصولين كبيرين في كندا وأستراليا، وترجح أن يعوض الاتحاد الأوروبي جزءا من تراجع الصادرات القادمة من منطقة البحر الأسود.

تكمن المشكلة في حساسية السوق لأي تعطل جديد: فقد تكون الحبوب متاحة لدى مصدر آخر، لكن وصولها إلى المستورد في الموعد المطلوب وبالتكلفة المعتادة لم يعد أمرا مضمونا.

أصبح الطقس من أبرز ما تراقبه أسواق القمح، فاختلاف توقيت الأمطار أو اشتداد الحرارة خلال مراحل نمو المحصول قد يغير توقعات الإنتاج، ويدفع المشتريين إلى إعادة حساب الكميات التي يمكنهم الحصول عليها في الموسم المقبل. وفي أوروبا، أسهم الحر والطقس الجاف في خفض توقعات إنتاج القمح في أجزاء من القارة، بحسب فاو.

وفي الولايات المتحدة، ضغط الجفاف على المحصول والإمدادات المحلية. وتتوقع وزارة الزراعة الأمريكية أن تهبط صادرات القمح في موسم 2026-2027 إلى أدنى مستوى لها خلال 3 سنوات، رغم استمرار الولايات المتحدة ضمن كبار المصدرين. ولا يقتصر القلق على موسم بعينه؛ فتكرار موجات الحر والجفاف، أو وقوعها في أكثر من منطقة إنتاج في وقت متقارب، قد يقلص قدرة الأسواق على تعويض أي محصول يتراجع.

هذا ما يواجهه سوق القمح العالمي في 2026، مع تزامن الحر والجفاف في مناطق إنتاج، واضطراب الشحن عبر البحر الأسود، وارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة، وسط مخاوف من أن تزيد القيود التجارية صعوبة الحصول على الحبوب. وارتفعت أسعار القمح إلى أعلى مستوياتها منذ 3 أعوام ونصف العام، مع تراجع الآمال في عودة صادرات البحر الأسود إلى وتيرتها المعتادة. وتواجه دول مستوردة صعوبة في تأمين الشحنات مع استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتزايد المخاطر التي تتعرض لها السفن والموانئ. وبحلول 23 سبتمبر، كانت العقود الآجلة للقمح في بورصة شيكاغو قد ارتفعت بنحو 40% مقارنة بأدنى مستوياتها في جوان، بحسب رويترز. وتنذر هذه القفزة بمزيد من الضغوط على فاتورة الغذاء، خصوصا في الدول التي تعتمد على الاستيراد.

وأظهرت بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) ارتفاع أسعار القمح العالمية 2.6% في أوت مقارنة بالشهر السابق، لتصبح أعلى بنحو 15% من مستواها قبل عام. وصعد مؤشر أسعار الحبوب 2.2% خلال الشهر نفسه، مسجلا أعلى مستوى منذ ماي 2024.

ولا يعود الارتفاع إلى عامل واحد؛ بل إلى تراكم مخاوف بشأن المحاصيل والطلب وحركة التجارة، ولا سيما الصادرات التي تمر عبر البحر الأسود.

